الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

4 **شعبان** 1435 – 2 **يونيو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الانسان في العالم	19

خوجة: المجموعة استطاعوا بناء جسور بفكر راق يصب في مصلحة الوطن

احتفى بنخبة الثقافة والإعلام..

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
اضغط هنا

خير الله زربان - جدة
بحضور معالي وزيرالثقافة والاعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة احتفلت مجموعة نخبة الثقافة والاعلام مساء أمس بمرورعام على تأسيسها في مقر وزارة الثقافة والاعلام بمنطقة مكة المكرمة . وقد حضر الحفل معالي رئيس هيئة الاعلام المرئي والمسموع الدكتور رياض نجم وسمو الامير بدر بن سعود آل سعود وسعود الشيخي مدير هيئة الاعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة والدكتور سعود كاتب مدير عام الاعلام الخارجي بمنطقة مكة المكرمة والدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان.
وتضم المجموعة في عضويتها 50 عضوا تضم نخبة من الاسماء البارزة في المجال الثقافي والاعلامي بالاضافة لبعض المسؤولين وقد رحب خوجة في بداية الاجتماع بالحضور وأشاد بفكرة المجموعة وما يتم طرحه من افكار وقضايا ونقاشات مفيدة، واضاف معاليه المجموعة استطاعت بناء جسور نلتقي من خلالها، لقد كان عاما مميزا وجميلا اجتمعنا فيه من كافة الاتجاهات في تواصل راقٍ ما بين الشعراء والادباء والاعلاميين وكافة اطياف المجتمع وكسبنا كثيرا من المواهب التي برزت من خلال المجموعة بادارة الاخ راشد الزهراني لقد سادت الالفة بين الاعضاء واستفدنا من الافكار والقضايا التي يتم طرحها فالنقاشات تتم بأسلوب حضاري مع احترام كل الآراء والافكار.
واضاف معاليه إن ما يتم طرحه يصب في مصلحة الوطن الذي احتضنا وهو الذي يجب ان نجعله نبراسا امام الجميع، فالوطن هو الاساس وهو الذي يجمعنا في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الذي فتح باب الحوار وكان سباقا في ذلك ونحن نتحاور من هذا المنطلق، واشاد خوجة بمؤسس المجموعة راشد الزهراني واعتبره الجندي المجهول وهو الاساس في استمرار ونجاح المجموعة.
ثم تحدث بعد ذلك رئيس نادي جدة الادبي الدكتور عبدالله السلمي واشاد بالمجموعة وباهتمام معالي الوزير وتفاعله مع كل ما يطرح ثم قدم الاعلامي صالح الخزمري نبذة عن المجموعة وما قدمته خلال العام المنصرم . والقت الشاعرة شقراء مدخلي قصيدة وطنية وتحدثت الاعلامية نشوى السكري عن المجموعة ومدى فائدتها. بعدها تحدث امين عام المجموعة راشد الزهراني وقدم شكره لمعالي الوزير واعتبره اساس نجاح المجموعة لتفاعله مع الجميع واهتمامه بكل ما يطرح وقدم شكره لكل الاعضاء على مساهماتهم في انجاح المجموعة.

وفاة قاصر الخميس.. والطب الشرعي باشر الحالة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140602/Con20140602703383.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)

انتقلت إلى رحمة الله تعالى البارحة الأولى، الفتاة المعروفة بـ«قاصر الخميس» عن عمر 14 عاما، بعد أن مكثت في العناية خمسة أيام في حالة وفاة دماغية. يأتي ذلك في وقت تكثف الجهات الأمنية التحقيقات في أسباب الوفاة، وذلك بعد معاينة الطب الشرعي للفتاة.

وأكدت مصادر لـ«عكاظ»، أنه وجد على رقبة المتوفاة آثار حبل مع جروح قديمة وكدمات في جميع أجزاء جسدها، وبينما حاولت «عكاظ» التواصل مع المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور هادي اليامي إلا أنها لم تجد أي رد.

وكانت «عكاظ» نشرت غرة شعبان خبرا بعنوان (وفاة قاصر الخميس دماغيا) في مستشفى خميس مشيط العام، وبينت أن والدها أحضرها للمستشفى في الأحد الماضي الموافق الـ26 من رجب 1435هـ، في حالة حرجة، حيث توفيت دماغيا بعد دخولها للمستشفى، موضحة أن قاصر الخميس تعيش مع والدها وزوجته وإخوتها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جهات حكومية تستغني عن مبانيها دون إشعار "أملاك الدولة"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140602/Con20140602703249.htm

عبدالعزيز الحارثي (الطائف)

رصدت وزارة المالية قصورا من جانب جهات حكومية حين الاستغناء عن مبانيها حيث يتم إخلاؤها بينما هي بحالة جيدة، وشددت على ضرورة إشعار مصلحة أملاك الدولة في حال إخلاء أي مبنى لتتم الاستفادة منه.

ووفقا لمصادر «عكاظ» فقد أكدت وزارة المالية على مختلف الجهات الحكومية بضرورة تبليغ مصلحة أملاك الدولة بالمباني التي يتم إخلاؤها وهي بحالة جيدة حتى يستفاد منها لجهات حكومية أخرى أو تكون مقرات لبعض المرافق الصغرى التابعة لنفس الجهة.

وفي ذات الإطار، وجهت وزارة الشؤون البلدية والقروية كافة أماناتها بالتقيد بالأمر السامي الكريم القاضي بإشعار المصلحة عن أي مبني حكومي سوف يستغني عنه قبل إخلاء طرفه بمدة كافية حتى تتم الاستفادة منه لجهة حكومية أخرى.

وقالت الوزارة وفق تعميم (اطلعت «عكاظ» على نسخة منه): «إشارة إلى الأمر السامي البرقي الكريم في 1435/5/3هـ المشار فيه إلى تعميم سابق بتاريخ 1420/3/20هـ والقاضي بأن يتم إشعار مصلحة أملاك الدولة عن أي مبني حكومي سوف يستغنى عنه قبل إخلاء طرفه بمدة كافية حتى يتم الاستفادة منه بتخصيصه مقرا لجهة أخرى، وإلى كتاب وزير المالية بتاريخ 1435/2/6هـ المتضمن أن الوزارة لاحظت أن بعض الجهات الحكومية عند استغنائها عن أي من مبانيها يبقى المبني خاليا، ولا يستفاد منه أو يتم الإشعار لإشغاله ببعض المرافق الصغيرة، وهذه المواقع بحالة جيدة وصالحة لأن تكون مقرا لمرفق حكومي آخر في حاجة ماسة إليه، ومن ثم ترى أنه في حال استغناء أي جهة حكومية عن أي مبني أو موقع تابع لها، يتم تسليمه لمصلحة أملاك الدولة لدراسة تخصيصه لجهة حكومية أخرى تكون بحاجة إليه، ومن ثم العرض على المقام السامي عن ذلك وفقا للأمر التعميمي بتاريخ 1423/6/5هـ القاضي بعدم التصرف في أي ملك من أملاك الدولة إلا بعد الرفع عن ذلك، وقضى الأمر السامي الكريم بالموافقة على ما رأته وزارة المالية، التي أكدت بدورها على الجهات المختصة في الأمانات والوزارة التقيد بالأمر ومقتضاه».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أن المبادئ الدولية تمنع تجاوز الحريات للدساتير والقوانين

العيسى: النظام العدلي في المملكة يعتمد أهم وأحدث الإجراءات العالمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/02/article_853726.html

«الاقتصادية» من الرياض

أوضح الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل أن النظام العدلي في المملكة، يعتمد أهم وأحدث الإجراءات العالمية، ويراعي متطلبات الاتفاقات الدولية المصدق عليها وأدلتها الاسترشادية، وأن محاور مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير القضاء تضمنت إصلاحات تحديثية شملت العديد من التشريعات والتعديلات التشريعية، وهندسة إجراءات المحاكم، ومتابعة تأهيل وتدريب أعضاء الجهاز القضائي.

وقال الشيخ العيسى خلال محاضرة ألقاها بناء على التوجيه الكريم في الملتقى الأممي للاتحاد الدولي للمحامين المنعقد أمس الأول في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: إن المبادئ الدستورية والقانونية الدولية تمنع تجاوز الحريات لدساتير وقوانين الدول، وأن احترام النظام العام مسلمة سيادية لكل دولة، مؤكدا أن الرأي المجرد مرحب به في عدالة الإسلام، بل ويترجم أهم روافد الدعم التشريعي والإصلاحي، وأن استمرار إصلاحات الإجراءات القضائية في المملكة يعكس بوضوح مرونة وتطور عملها العدلي.

وحول دور المرأة السعودية في قطاع العدالة والقانون والمشاركة المجتمعية، أوضح العيسى أن المرأة في المملكة حقوقية مهنية، وذلك من خلال مناشط عديدة من أهمها مزاولتها لمهنة المحاماة أمام المحاكم.

وفي سياق ذي صلة، أوضح الدكتور محمد العيسى أن تعدد الاجتهاد في النص الإسلامي يماثل تعدده في النص الوضعي، وأن المبادئ المختارة من قبل المحكمة العليا تضمن استقرار الأحكام القضائية. وتابع في حواره على هامش الملتقى أن بعض الهيئات والمنظمات الحقوقية مدفوعة بشعورها الداخلي المحمولة عليه (ثقافيا ووجدانيا) للدعوة لثقافتها لا للحقوق المجردة، وأن الغربي يجب أن يسلم بأن لدى الشرقي خصائص أخلاقية وثقافية يعتز بها، ويتعين على الجميع الاعتراف بهذه الفروق الإنسانية حتى لا يكون هناك تجاوز لنطاق الحكمة والموضوعية في التعامل مع الآخر.

وبين وزير العدل أن الفهم الخاطئ، وأحادية المصدر، وتجاهل التنوع الثقافي هو سبب جسامة أخطاء بعض التقارير الحقوقية، مؤكدا من خلال النماذج التي طرحها على الحضور أن المملكة في قائمة الدول الأسرع والأكثر مرونة في التحديثات الإصلاحية مقارنة بالعمر التأسيسي لكل دولة، وأن المملكة تاريخيا هي حاملة راية الدعوة للحوار الثقافي والحضاري والديني التي تبناها ودعمها وأسس لمركزها العالمي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ ما يؤكد أن المملكة تحمل روحا منفتحة نحو الآخرين متمنية الخير للإنسانية أجمع.

محاكم عقارية لقضايا الأراضي.. العام المقبل

تنطلق في المدن الرئيسية ويديرها قضاة مؤهلون

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=189897&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

بدأت وزارة العدل في تنفيذ مقترح جديد يتضمن استحداث محاكم متخصصة في المجال العقاري تحت مسمى "المحاكم العقارية".

وفيما ستكون انطلاقة تلك المحاكم، في المدن الرئيسة التي ينشط فيها الاستثمار العقاري، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المحاكم ستختص في الفصل في قضايا العقار وشطب الصكوك المزورة، وإثبات التملك واستخراج صكوك الأراضي، والبت في الصكوك المتداخلة وشكاوى الإيجارات.

وكشفت أنه من المتوقع إنشاء هذه المحاكم مطلع العام الهجري المقبل لتحديد وجهة قضائية تنظر في كافة قضايا العقار وتسريع الحكم بها عن طريق قضاة مؤهلين.

من جهته، كشف عضو المجلس الاستشاري للمحامين في وزارة العدل الدكتور يوسف عبداللطيف الجبر لـ"الوطن" أن النظام أعطى المجلس الأعلى للقضاء الصلاحية في افتتاح المزيد من المحاكم المتخصصة حسب الحاجة لذلك.

باشرت وزارة العدل العمل على مقترح جديد يتضمن استحداث محاكم متخصصة في المجال العقاري تحت اسم "المحاكم العقارية"، في المدن الرئيسة ذات الشهرة في الاستثمار العقاري.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن وزارة العدل تهدف من هذا الإجراء لإيجاد محاكم تختص في الفصل بقضايا العقار وإثبات التملك وإخراج صكوك الأراضى والنظر في حجج الاستحكام إلى جانب البت في قضايا الصكوك المتداخلة وشكاوى الإيجارات ومطالبة الملاك بالأجر من المستأجرين والفصل في قضايا الإخلاء وشكاوى الإتلاف وإيجاد الحلول السريعة لقضايا العقارات المرهونة وشطب الصكوك المزورة.

وأشارت المصادر إلى أنه من المتوقع إنشاء هذه المحاكم مطلع العام الهجري المقبل لتحديد وجهة قضائية تنظر في قضايا العقار ولإيجاد حلول عاجلة لكافة الدعاوى العقارية وتسريع الحكم بها عن طريق قضاة مؤهلين يتم تزويد تلك المحاكم بهم، موضحة أن تلك المحاكم ستنظر في عدة أمور قضائية تتعلق في مجال المنازعات العقارية كتداخل صكوك الأراضى السكنية، كذلك قضايا المساهمات والصفقات العقارية لإثبات التملك وإخراج الصكوك اللازمة لذلك والنظر في حجج الاستحكام.

من جهته، كشف عضو المجلس الاستشاري للمحامين في وزارة العدل والخبير القضائي الدكتور يوسف عبد اللطيف الجبر لـ"الوطن" أن النظام أعطى المجلس الأعلى للقضاء الصلاحية في افتتاح المزيد من المحاكم المتخصصة حسب الحاجة لذلك من المتوقع إيجاد المحاكم العقارية العام المقبل، حيث ستهتم هذه المحاكم في النظر بالقضايا المختصة في المجال العقاري. وأضاف: لدينا عدة مشاكل ترفع في المحاكم بسبب الصكوك المتداخلة أو الصكوك المشبوهة، كذلك المنازعات على عقارات وخلافات المساهمات العقارية وشكاوى أصحاب العمائر السكنية ضد المستأجرين كذلك فض النزاعات القائمة حول الصكوك والحجج غير الموثقة وتسجيل الأملاك وتوثيقها. وقال "إذا ما وجدت تلك المحاكم سيكون لها دور في تخفيف الضغط على المحاكم الأخرى وتخصيص منشأة قضائية للبت في قضايا العقار بحيث لا يتم تحويل أو استقبال هذه القضايا بالمحاكم الأخرى"، مشددا على أهمية تعيين قضاة لديهم خلفية حول قضايا العقار عن طريق إدخالهم في دورات مكثفة يتم من خلالها إتقان التنظيمات العقارية وللأنظمة والأحكام التي تصدر في كل قضية، مبينا أن هذه

المحاكم تكون في المدن الرئيسة التي تشهد تطورا عقاريا ويحدث بها عدد من التدخلات في الصكوك خاصة في الأراضي ذات المساحات الكبيرة.

تحرك رسمي لفرض عقوبات ضد "تجار كورونا"

"الصحة" تسجل إصابة جديدة بمكة.. وحالتي وفاة في الرياض وجدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=189856&CategoryID=3

جدة: ياسر باعامر، سامية العيسى

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة في وزارة الصحة، أن الوزارة باشرت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، فرض حزمة إجراءات عقابية ضد شركات وتجار ثبت تورطهم في استغلال متلازمة الشرق الأوسط التنفسية فيروس "كورونا"، في ترويج منتجاتهم الصحية أو غيرها من المنتجات المرتبطة بالصحة العامة، بحجة القضاء على الفيروس المعدي.

كما لم تفصح المصادر عن أي تفاصيل حيال العقوبات، التي ستفرض على الشركات المستغلة للفيروس، إلا أنها أكدت أن الإجراءات الرقابية ستشدد على وكالات الدعاية والإعلان المستأجرة لمواقع إعلانات الطرق المبوبة، وسيتم فرض عقوبات مالية وأخرى احترازية (لم تفصح عنها)، على الوكالات الإعلانية المخالفة. من جهته، اعتبر نائب رئيس لجنة التوعية بمكافحة الغش التجاري سابقاً بغرفة جدة للتجارة والصناعة عبدالله بن أحمد القحطاني في تعليق لـ"الوطن" استخدام الشركات المنتجة للعلامات الصحية لفيروس كورونا، هو من قبيل "الإعلانات المضللة"، باعتبارها قائمة على دلالات إيحائية غير صحيحة تقوم بتضليل المستهلكين، خاصة أن وزارة الصحة لم تفصح بعد عن وصولها لعلاج يقضي على الفيروس. وأضاف أن 99% من إعلانات الشركات الحالية هي تقع في خارطة التضليل. وقال: "إن هناك فرقاً جوهرياً بين أساليب التسويق وأساليب خداع الناس". وفي الوقت الذي ظهر فيه شعار أمانة محافظة جدة في عدد من هذه الإعلانات كجهة راعية، اتهم مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بأمانة محافظة جدة سامي الغامدي لـ"الوطن" مروجي الملصقات وموزعي البرشورات الدعائية التي تستخدم للترويج لهذه المنتجات التي توحي بالقضاء على فيروس "كورونا"، بـ"التحايل على المواطنين والمقيمين"، وقال إنها "تقع تحت دائرة الغش التجاري".

وأضاف الغامدي أن وزارة الإعلام والأمانة وإمارة منطقة مكة المكرمة، ومحافظة جدة، ووزارة التجارة والصناعة، ترصد تلك الإعلانات، مشيرا إلى أن أمانة جدة تعمل على إزالة أي ملصقات عشوائية يتم الإبلاغ عنها أو وضعها على الجدران أو في المواقع المنتشرة بالشوارع أو المولات التجارية، موضحا أن الأمانة تحرص على سير النظام وتطبيقه من خلال لجان منسقة تقوم بالمهام التي تعني بعدم عشوائية الترويج. إلى ذلك، انتشرت في الآونة الأخيرة إعلانات عن منتجات يقول مروجوها إنها قادرة على القضاء على الفيروس، فيما ذهب عدد من شركات تأجير السيارات إلى الاستفادة من الأجواء المحيطة بكورونا، عبر استخدام إعلانات وسائط الدردشة الهاتفية "الواتس أب"، في الترويج لأسطول سياراتها، عبر رسالة تفيد "بأنك تستطيع تأجير سيارتك المفضلة دون قلق من فيروس كورونا، ومعقمة من المرض". من جانب آخر، أكد مدير العلاقات بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة الدكتور نجيب يماني لـ"الوطن"، أن وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه أبلغ إدارة المستشفى بأن المؤتمر الصحفي الذي كان مقررا عقده ظهر أمس للحديث عن مستجدات الفيروس قد ألغي. وقال يماني إن وزير الصحة لديه ارتباطات كثيرة، وربما تأجل اللقاء، لكنه سيعقد في

موعد لاحق. وضمن بياناتها اليومية عن عدد حالات الإصابة المسجلة، قالت وزارة الصحة في بيانها أمس، إنها سجلت حالة إصابة واحدة، وتماثلت حالة أخرى للشفاء، فيما توفيت حالتان ليترفع عدد الوفيات منذ اكتشاف الفيروس إلى 189.
وقالت الوزارة إن حالة الإصابة الجديدة حدثت لرجل في مكة المكرمة يبلغ 56 عاما، أما الوفيات فهي لرجل يبلغ 55 عاما، توفي في الرياض، والثانية لامرأة تبلغ 45 عاما، توفيت في أحد مستشفيات مدينة جدة.

الشريف منتقداً تباطؤ تنفيذ "النقل العام": التزام حتى في الدول الفقيرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
المصدر هنا

الرياض - أحمد غلاب
انتقد رئيس هيئة مكافحة الفساد محمد الشريف، التباطؤ في تنفيذ مشاريع النقل العام بالمملكة، إذ «لم تتبين بوادر لحل مشكلة النقل العام»، وقال إن مشروع النقل العام في الرياض الذي كلف موازنة المملكة نحو 82 بليون ريال ويستغرق تنفيذه خمسة أعوام، «جاءت كلفته عالية بكل المقاييس، وتدل على أننا تأخرنا كثيراً في التعامل مع المشكلة حتى تضخمت»، وأشار إلى أن مسؤولية توفير النقل العام «مسؤولية الدولة، وأن هذه هي القاعدة المتبعة في جميع الدول حتى أفقرها، لأنه التزام وليس خياراً». ودعا الشريف في كتاب أصدره حديثاً يحمل عنوان «الشأن العام» إلى تنظيم سوق العمل، «وعدم إتاحة الفرصة للأعداد الهائلة من العمالة الأجنبية للاستيلاء على فرص العمل»، مضيفاً: «المواطن هو صاحب الحق الأول في العمل بأية وظيفة»، كما وصف البطالة «بالخطر الداهم، لما تجره من جرائم على الوطن».
وتطرق في كتابه إلى الحديث عن وزارة الإسكان ومشاريعها في المملكة، بالقول: «حصل تحول كبير في الإسكان، إذ أصدرت وزارة وصدرت الأوامر الملكية ورفع حد القرض العقاري من 300 إلى 500 ألف ريال، والأمل لا يزال معقوداً على أن هذه الخطوات ستسهم في تسريع حل مشكلة الإسكان».
وأكد الشريف أن صدور الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، «جعلت المكافحة هماً وطنياً يشارك في حمله الجميع، وأنشئت الهيئة ومنحت الصلاحيات والاستقلال وربطت بأعلى سلطة، وهو خادم الحرمين، الأمر الذي لا يتوافر لهيئات أخرى على مستوى العالم، وكونت لها حضوراً واضحاً في المجتمع وأذهان غالبية المواطنين».
ونوّه رئيس هيئة مكافحة الفساد بصدور «مجموعة من الأوامر تمكن المرأة المؤهلة من العمل في مختلف المجالات التي تستطيع العمل فيها وفق ضوابط الشريعة، وتوطين وظائف التعليم، وتحديد حد أدنى للرواتب يُهم صندوق تنمية الموارد البشرية في تحمل جزء كبير منه لعدد من الأعوام، ولعل المبادرة الكبيرة في تمكين المرأة هو تعيينها عضواً في مجلس الشورى، وهي الخطوة الجريئة التي تحسب لخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز».
واعتبر الشريف أن خطوة تصحيح سوق العمل جاءت متأخرة، وقال: «صدرت الأوامر لإزالة التشوهات الحاصلة في سوق العمل خلال الأعوام الماضية، ولا يزال هذا التوجه التصحيحي في بدايته، ويجب الجدية وعدم التراجع، ويؤمل من ذلك تصحيح الأوضاع والحد من استقدام من لا تستدعي الضرورة استقدامهم، لكي يحصل بالتالي توفير فرص عمل أكثر للمواطنين». وبالعودة إلى موضوع النقل العام الذي تطرق إليه في الكتاب، قال الشريف إنه «لم تتبين بوادر جدية لحل مشكلة النقل العام، غير ما أعلن أخيراً، وهو اعتماد مشروع كبير لتنفيذ خطوط ومسارات للنقل العام بواسطة القطارات والحافلات يستغرق تنفيذه 5 أعوام وترسيته على تحالفات محلية وعالمية، وذلك في مدينة الرياض».
وأضاف: «يبدو أنه سيتبعه اعتماد مشاريع أخرى، وتبلغ القيمة لمشروع الرياض 82 بليون ريال، وهي كلفة عالية بكل المقاييس، تدل على أننا تأخرنا كثيراً في التعامل مع المشكلة حتى تضخمت وصعب حلها وزادت كلفتها، ولو أننا بادرنا

في وقت باكر لمباشرة الحل لما وصلت التكاليف إلى ما وصلت إليه، ولما نشأت الآثار السلبية السيئة المترتبة على غياب النقل العام المنظم، مثل التلوث البيئي وتضخم أعداد السيارات وزيادة استهلاك الوقود وزيادة حوادث السير».

.. ويعتبر البطالة «الخطر الداهم»

رأى رئيس الهيئة الوطنية مكافحة الفساد «نزاهة» أن البطالة «الخطر الداهم، لما تجره من جرائم على الوطن ومخالفات متعدية ومتعددة، ما كان لها أن تحصل لو بكرنا في تنظيم سوق العمل، وقصر كثير من الوظائف التي يستطيع المواطنون شغلها عليهم، وعدم إتاحة الفرصة للأعداد الهائلة من العمالة الأجنبية للاستيلاء على معظم فرص العمل، وبخاصة أن معظمهم ليسو أكثر قدرة وتأهيلاً من المواطنين، الأمر الذي كلف الوطن ثمناً غالياً في صورة حرمان المواطن من فرصة العمل».

وأشار خلال حديثه عن البطالة إلى التكدس والازدحام الذي عانى منه المواطن، إضافة إلى ما حصل من ضغط على المرافق والسكن والمواد التموينية المعانة وعلى الأجهزة الأمنية، و«الأمل بأن يكون الوضع في المستقبل أفضل بعد أن انتبهنا إلى تلك السلبيات وبدأنا في حل المشكلة».

وقال إنه يجب الإقرار بتنوع الوظائف والأعمال، «واتساع نطاقها في الوطن كفيل باستيعاب أي مواطن مهما كان تأهيله وأن هناك تحدياً أكبر يكمن في الأعداد الهائلة للخريجين الذين يبلغون مئات الآلاف كل عام، وتدفع بهم الجامعات والكليات والمعاهد إلى سوق العمل، وإذ لم يكن هناك إدراك ذلك كله والاستعداد له عند وضع خطوات تنفيذ الحلول المقترحة، فإن المشكلة ستبقى وتأثيرها السلبي سيزداد».

الحياة AL HAYAT

"KYC" مفتاح "ساما" الخفي للانتصار على غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
المصدر هنا

جدة - فيصل الخماش

«KYC» مفتاح خاص يصعب على العامة فهمه، أو الوصول إلى الطريقة المعتمدة لفك «شفرته». اختصار لمبدأ قانوني فرض تداوله بين سكان كوكب المال والأعمال بعنوان: «اعرف عميلك»، ليصبح لاعب مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) «الخفي»، ومفتاح انتصاراتها الكاسحة على محترفي «غسل الأموال»، وتمويل «الإرهاب».

هذا المعيار «المصرفي» الذي أقرّته «ساما» عام 2008، ضمن القواعد العامة لفتح الحسابات المصرفية، وتشغيلها في المصارف التجارية السعودية، أسهم في تحقيق بيئة نظيفة في عالم المال والأعمال، وجعله خالياً - بحسب المستثمر في عدد من الشركات المالية عبدالرحمن المطوع - من الملوثات الناجمة عن أخطر جرائم الاقتصاد المالي. وقال: «معيار (اعرف عميلك) يتلخص في معرفة الجهة المالية لكل ما يخص العميل من بداية التعامل المالي عبر عملية فتح الحساب، حتى تنفيذ أية عملية إيداع أو تحويل أو استقبال حوالات مالية». وأضاف: «تطبيق السعودية هذا المعيار أسهم في سد الثغرات على جهات امتهنت تنفيذ عمليات مالية مشبوهة مثل: غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتلاعب في الأسواق، فضلاً عن التهرب الضريبي ومخالفات عدة تصنّف وفقاً للقانون الدولي باعتبارها جرائم توجب عقوبات صارمة».

امتياز مؤسسة النقد العربي السعودي في سد الثغرات، وإيجاد بيئة «آمنة» على كوكب المال والأعمال، ومن خلال تفعيل مبدأ «اعرف عميلك» بنجاح عبر المصارف، ساعد في وضع الفلك الذي يدور حوله هذا الكوكب، وهو الدولة السعودية، لتكون وجهة جاذبة للأموال النظيفة على المستوى الدولي، ورقماً صعباً بين الدول المتقدمة في جهود مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذه الخطوة وصفها المطوع بـ«المنطقية»، في ظل تشديد الرقابة على التعاملات المالية والمصرفية، من خلال تطبيق مثل هذه المعايير. وأضاف: «سجّل مستوى الأمان في النظام المالي والمصرفي في السعودية ارتفاعاً ملحوظاً، بسبب تطبيق تلك المبادئ والمعايير الدولية بصرامة على جميع القطاعات المالية، ومن دون

تهاون مع أية جهة، وبالتالي ضمان تعاملات مالية نقية وخالية من شوائب المال الرخيص، وذلك من خلال إجابة المودع عن السؤالين السريين لفك شفرة الإيداع (مصدر الأموال، والغرض من الإيداع)». وهكذا، فإن استمرار السعودية التي رصدت خلال الفترة من 2004 إلى 2008 - بحسب تقديرات رسمية - 550 قضية اشتباه بعمليات غسل الأموال، في تطبيق مبدأ «KYC»، وهو اختصار لعبارة «Know Your Customer» بصرامة، يعني - وفقاً لرؤية مراقبين - النجاح أيضاً في تضييق الخناق على محترفي غسل الأموال، وشل حركة النصابين والمحتالين الماليين، إضافة إلى ضرب مخططات داعمي وممولي الجماعات الإرهابية في مقتل.
ويرى المراقبون أيضاً أن تطبيق هذا المعيار قضى على ظهور بعض الأسماء المالية «المجهولة» التي نشطت في أعوام سابقة، بسبب ضعف الرقابة، وهي لا تمتلك أي تاريخ مالي أو ائتماني.
جميع هذه المميزات وغيرها متاحة في عالم المال والأعمال أمام الأشخاص «النظاميين» فقط، فهم يلقون كل الرعاية والدعم من القطاعات الحكومية والمالية، فضلاً عن المصارف، بإمكان حصولهم على تسهيلات مالية، وفرص استثمارية.
ولذلك لا يتردد المراقبون في القول إن عالم المال والأعمال في السعودية لم يعد صالحاً للخارجين على القانون، والأقل تقديراً لمفهوم «الشفافية».

المحاكم السعودية تنظر 36 ألف قضية.. خلال شهر واحد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
المصدر هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن المحاكم السعودية نظرت في 36 ألف قضية خلال شهر رجب الماضي.
وأوضحت مصادر عدلية مطلعة لـ«الحياة» أن المحاكم في الرياض تصدرت قائمة المدن السعودية من حيث العدد في القضايا الجنائية والحقوقية، فيما تصدرت مكة المكرمة بقية المدن بنظر القضايا الإنهائية.
وأشارت المصادر إلى أن القضايا الحقوقية المنظورة في المحكمة العامة بالرياض بلغت 2960 قضية، ونظرت 119 قضية جنائية، بينما وصلت القضايا الإنهائية بالمحكمة العامة في مكة المكرمة 1871 قضية.
وكشفت أن المحكمة العامة في الرياض نظرت خلال شهر رجب الماضي 4719 قضية، تلتها المحكمة العامة في جدة 3311 قضية، تأتي بعدها 3236 قضية في المحكمة العامة في مكة المكرمة، ثم 2582 قضية في المحكمة العامة بالمدينة المنورة.
وأفادت بأن المحكمة العامة في بريدة تلقت 1838 قضية، و1716 قضية في المحكمة العامة بالطائف، و1371 قضية في المحكمة العامة بالدمام، و1213 قضية في المحكمة العامة بخميس مشيط، و1148 قضية في المحكمة العامة بالأحساء، و1112 قضية في المحكمة العامة بحائل، و1089 قضية في المحكمة العامة بتبوك.
وبيّنت أن عدد القضايا التي تلقتها المحكمة العامة في نجران بلغ 1057 قضية، في مقابل 976 قضية في المحكمة العامة بالخرج.
وشهدت المحكمة العامة بالصرار أقل إحصاء لعدد القضايا المنظورة في السعودية بتسع قضايا، وقبلها بدر الجنوب بـ14 قضية، ومحافظة الشواق بـ18 قضية.
وبلغت القضايا الجنائية في المحكمة العامة بالرياض 119 قضية، تلتها جدة مباشرة بـ118 قضية، و113 قضية في المحكمة العامة بصبيا، و111 قضية في المحكمة العامة بالجبيل، و110 قضايا في المحكمة العامة بالخرج، 101 قضية في المحكمة العامة بعرعر، و89 قضية في المحكمة العامة بينبع، و71 قضية بالمحكمة العامة في أبوعريش، و62 قضية في المحكمة بعنيزة. في المقابل نظرت خمس محافظات سعودية أقل عدداً من القضايا الجنائية المنظورة بقضية واحدة في كل من محافظة الغزالة والشنان والعيينة والخبراء ورياضها والعيص.

وفي سياق متصل بالقضايا الحقوقية، تلت مدينة جدة العاصمة الرياض في أكثرية القضايا الحقوقية المنظورة بـ1641 قضية، وبعدها مكة المكرمة 1326 قضية، ثم المدينة المنورة 1078 قضية، و654 قضية في الطائف، و594 قضية في الدمام.
فيما شهدت محافظة الغاط أقل إحصاءات القضايا الحقوقية المنشورة بثلاث قضايا، وقبلها محافظة الغزالة بأربع قضايا، ومثلها محافظة الأشواق بأربع قضايا.
وفيما تصدرت مكة المكرمة في نظر القضايا الإنهائية 1871 قضية، تلتها الرياض 1640 قضية، ثم 1552 قضية في جدة، و1483 في المدينة المنورة، 1440 في بريده، 1046 في الطائف، في الوقت الذي رصدت فيه تقارير عدلية أقل القضايا الإنهائية في محافظة بدر الجنوب بقضيتين، و4 في محكمة الصرار، و5 في المحكمة العامة ببني عمرو.

"هدف": 78 في المئة من السعوديين لا يملكون "خبرة عملية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alhayat.com/Articles/2721240

الرياض - حياة الغامدي
كشف صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» عن السعوديين الذين لا يملكون خبرة عملية في سوق العمل المحلي، والذين بلغوا نحو 78 في المئة، فيما لا تتجاوز نسبة الباحثين عن عمل والمتقدمين إلى مجموعة من الوظائف 51 في المئة، معظمهم ربما يستغرق حصولهم على فرصة وظيفية مناسبة خمسة أعوام.
وأوضح «هدف» في تقرير حديث (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن 39 في المئة من السعوديين يحتاجون إلى نحو 5 أعوام لحين حصولهم على الوظائف التي تتناسب مع تخصصاتهم ورغباتهم، وأن الحاصلين على شهادة الثانوية العامة يشكّلون النسبة الأعلى من الباحثين عن العمل، إذ تصل نسبتهم من إجمالي الباحثين عن عمل إلى 37 في المئة، فيما بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس 22 في المئة.
وبيّن التقرير أن نسبة السعوديين الذين يحملون دبلوماً عالياً تصل إلى واحد في المئة، مقارنة بحاملي الدبلوم العادي الذين وصلت نسبتهم إلى خمسة في المئة من إجمالي السعوديين حاملي الشهادات ما بعد الثانوية.
وأفاد التقرير بأن نسبة الذين اكتفوا بنيل شهادة المتوسطة، ولم يكملوا تعليمهم العام تقدّر بـ15 في المئة، في مقابل 13 في المئة من حاملي شهادة المرحلة الابتدائية، في الوقت الذي تبلغ نسبة الأميين ثلاثة في المئة، أما الفئة التي تجيد القراءة والكتابة فبلغت نسبتها 4 في المئة.
يذكر أن صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» اعتمد في العام 2010 دعماً مالياً لكل موظف سعودي يعمل بالقطاع الخاص في مقابل صرف 2000 ريال علاوة على راتبه الذي يتقاضاه من الشركة أو المؤسسة.
فيما أعلن الصندوق أخيراً برنامج «توافق» الذي يستهدف توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة البالغ عددهم 4.2 مليون فرد، منهم 1.4 مليون قادرون على العمل. وأكدت إحصاءات صادرة عن وزارة العمل أن عدد العاطلين في آخر مسح أجرته الوزارة بلغ 602,853 عاطلاً من العمل، وشكلت العاطلات 358,870.
والنساء العاطلات من العمل نسبة 60 في المئة و40 في المئة للذكور، في المقابل بلغت نسبة العاملات 15,4 في المئة، والذكور 84,6 في المئة.

"الادّعاء العام": نشر الوثائق وانتهاك الأعراض بالصور والتعدّي على الأجداد والشيكات.. موجبة للتوقيف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

أبلغت هيئة الرقابة والتحقيق فروعها بأن جرائم نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها المنصوص عليها في نظام عقوبات نشرالوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، أصبحت من الجرائم الموجبة للتوقيف الفوري.

وأوضحت هيئة التحقيق والإدعاء العام في مذكرة تفسيرية للنظام الذي صدر مؤخرًا - حصلت «المدينة» على نسخة منها- جرائم الابتزاز التي تشتمل على التوقيف الفوري، وهي محاولة الحصول على مكاسب مادية أو معنوية عن طريق الإكراه بالتهديد بفضح سر من أسرار المبتز من شخص أو اشخاص أو مؤسسات، مشيرة إلى أنه يدخل فيها انتهاك الأعراض بالتصوير والحصول على الصور محل الجريمة بأي وسيلة كانت.

وأوضحت المذكرة الأمور الموجبة للتوقيف والجرائم الكبرى المختلفة التي تنص عليها الأنظمة المتعددة، إلى جانب آلية التوقيف في بعض الجرائم الأخرى، مشيرة إلى أنه يتم إيقاف من وجه له الاتهام بارتكاب سحب شيك لايكون له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب أو يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك، أو استرد بعد إعطاء الشيك مقابل الوفاء أو بعضه بحيث أصبح الباقي لايفي بقيمة الشيك، أو أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك، أو تعمد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه، أو ظهر أو سلم شيكًا وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بقيمته أو أنه غير قابل للصرف. وأفادت بأنه يطلق سراح المتهم في حالة سداد مبلغ الشيك المسحوب، أو إذا تم الصلح بين أطراف الدعوى، أو تنازل المستفيد عن حقه الخاص، أو تجاوزت الفترة بين تاريخ تحرير الشيك وتاريخ البلاغ سبعة أشهر للشيك المحرر داخل المملكة، أو تجاوزت الفترة بين تاريخ تحرير الشيك وتاريخ البلاغ تسعة أشهر للشيك المحرر خارج المملكة.

وألمحت إلى أن اختلاس المال العام يشمل كافة جرائم اختلاس المال العام المعاقب عليها بالمادة الثانية من نظام مباشرة الأموال العامة، وجرائم اختلاس أموال الأجهزة الشخصية المعنوية العامة أو الشركات أو المؤسسات التي تقوم بإدارة وتشغيل المرافق العامة أو تقوم بمباشرة خدمة عامة، أو أموال الشركات المساهمة أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها، أو البنوك أو الشركات أو المؤسسات الفردية التي تزاول أعمالًا مصرفية.

وبالنسبة لقضايا الاحتيال المالي، فذكرت أنه يتم إيقاف من استولى على مال الغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال، مبينة أنه هذه الفقرة تشمل كافة وسائل الاحتيال سواءً التقليدية أو المنطوية على جريمة معلوماتية. وتضمنت المذكرة الإيقاف لكل من اعتدى عمدًا على الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة بأي وسيلة من وسائل الاتلاف بما يزيد قيمة التالف على خمسة آلاف ريال، مالم يتم سداد قيمة التالف أو يتنازل صاحب الحق.

وبالنسبة للاعتداء على الوالدين فيتم الإيقاف مالم يحصل التنازل دون النظر إلى وقوع إصابات من عدمة أو مدة الشفاء، حيث تشمل هذه الفقرة الأجداد والجدات. وفيما يخص دخول المنازل فلفتت إلى أنه يتم إيقاف كل من وجهت له انتهاك حرمة المساكن ومافي حكمها متى كان لغرض الاعتداء على النفس، أو العرض، أو المال ويكفي مجرد انتهاك حرمة المنزل، حتى ولو لم تتعرض الأنفس أو الأعراض أو الأموال لأي أذى، حيث تشمل حرمة المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز أو معد لاستعماله مأوى، مشيرة إلى أن تنازل صاحب الحق الخاص يعد من أسباب التوصية بالإفراج عن المتهم. وعن سرقة السيارات فلفتت إلى أنه يتم إيقاف من وجهت له تهمة سرقة السيارة أو جزء منها، أو السرقة من داخلها حتى لو اختل شرط من شروط السرقة الحدية.

وفيما يخص القوادة، أو إعداد أماكن الدعارة، فأشارت إلى أن القوادة تشمل كلًا من المقابل أو التوسط فيها، وإعداد أماكن مخصصة لممارسة الدعارة، وممارسة البغاء.
أما المسكرات، فبينت أنها تشمل ترويجها وتهريبها بقصد الترويج، وكذلك التصنيع والحيازة بقصد الترويج.
كما تضمنت المذكرة الجرائم التي تتضمن الاعتداء على رجال السلطة العامة أثناء مباشرتهم مهام وظائفهم، والجرائم التي ينتج عنها إلحاق أضرار بمركباتهم الرسمية، أو ما يستخدمونه من تجهيزات مثل السلاح وأجهزة الاتصال ونحوها، ويشمل ذلك رجال الضبط الجنائي ومن يقوم بأعمال الضبط الجنائي أثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم.
وبالنسبة لاستعمال وإشهار السلاح فيشمل ذلك استعمال أو إشهار للسلاح الناري متى كان قصد المتهم الاعتداء أو التهديد.
تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تقوم حاليًا بحملة واسعة لتوعية المواطنين والمقيمين بخطورة إفشاء الوثائق والمستندات السرية التي تصل في عقوبتها إلى السجن لفترة تصل إلى 20 عامًا والغرامة المالية الكبرى.

استبعاد 63 شركة من "الحج المخفض" ومعاقبة مخالفي الأسعار

تخصيص 53 مخيماً بأسعار مخفضة بطاقة استيعابية 41 ألف حاج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
اكد وكيل وزارة الحج المساعد لشؤون حجاج الداخل عبدالرحمن بن علي النفيعي انه تم تخصيص 53 مخيما للحج المخفض هذا العام بطاقة استيعابية تصل 41 ألف حاج تقدموا للمنافسة عليها 116 شركة ومؤسسة تم استبعاد 63 منها لاكتمال العدد المطلوب مشيرا الى انه سيتم معاقبة مخالفي الاسعار وقد تصل العقوبة إلى منع الشركة أو المؤسسة من العمل في الأعوام المقبلة.
وقال النفيعي لـ «المدينة» عقب تخصيص مخيمات حج منخفض التكلفة لشركات ومؤسسات حجاج الداخل لموسم حج العام القادم 1435هـ انه تم شغل جميع المواقع المعتمدة والبالغة 53 موقع مخيم حيث تقدم للمنافسة 116 شركة ومؤسسة حيث تم استبعاد 63 منها وهي التي لم يحالفها الحظ حسب النظام المحدد لعملية المنافسة والتخصيص بحضور فايز البركاتي مدير عام إدارة شؤون حجاج الداخل وصلاح باسيف مدير إدارة تقنية المعلومات.
وأضاف ان عملية التخصيص بلغت كامل طاقتها الاستيعابية حيث أسفرت على تسجيل 21 مخيما للحج المخفض للرغبة الأولى و 6 للثانية ورغبتين للثالثة و 5 رغبات للرابعة و 6 للخامسة و 6 للسادسة ورغبتين للسابعة ورغبة واحدة للثامنة ورغبة واحدة أيضا للتاسعة و 3 رغبات للعاشرة بواقع 10 رغبات لكل شركة ومؤسسة بمجموع اجمالي بلغ 53 لمواقع المخيمات التي تم تخصيصها للحج المخفض.
وأشار الى ان عقد السعر والخدمة المقدمة موحد من قبل الوزارة حيث تم تحويل العقد إلى الكتروني في خطوة تعد الأولى من نوعها وذلك منعاً لأي محاولة للتلاعب في الأسعار أو التقصير في الخدمة المقدمة .
وكشف عن ان الشركات والمؤسسات التي يثبت ارتكابها مخالفات في السعر أو الخدمة المقدمة يتم تحويلها إلى لجنة مختصة بالوزارة للنظر في موضوعها واتخاذ الاجراءات والعقوبات اللازمة بحقها لإصدار العقوبات المنصوص عليها وفق النظام وقد تصل العقوبة إلى منع الشركة أو المؤسسة من العمل في الأعوام المقبلة.

واكد ان الشركات والمؤسسات جميعها مصنفة تصنيف واحد لدى الوزارة واختلافها فقط في درجات التقييم وبعدها وقربها من منشأة الجمرات حيث تم توفير نظام خاص لعملية استقبال الطلبات التخصيص حيث تم فتح النظام من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 12 مساء لتلقي الطلبات ومن ثم القيام بعملية تخصيصها الكترونيا.

جمعية عن 10 وزارات!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=189856&CategoryID=3

هايل الشمري

كلما وجدت نفسي بحاجة لتوسيع الصدر، بحثت عن تصريحات لمسؤولي جمعية حماية المستهلك، حتى أصحبت تغني عن مشاهدة أي برنامج كوميدي، إذ تأتي ـ عادة ـ مشبعة بالكوميديا السوداء التي يختلط فيها البكاء بالضحك.!

نهاية الأسبوع الماضي، وصف رئيس جمعية حماية المستهلك ناصر آل تويم، إنجازات الجمعية في الفترة الأخيرة بأنها تضاهي إنجازات 10 وزارات، برغم أن الجهود التي تقوم بها الجمعية يؤديها 10 موظفين فقط!

هذا يعني أنه لو كان لدى "حماية المستهلك" 24 موظفاً فقط، لكان ذلك كافياً للقيام بأعمال كل وزارات البلد، وبالتالي من الأجدى إلغاء تلك الوزارات، وإسناد مهامها إلى جمعية حماية المستهلك توفيراً للمال العام.!

إن كانت "حماية المستهلك" تعد استقبال شكاوى المستهلكين إنجازاً، فالأمر ليس كذلك، أي بريد إلكتروني قادر على استيعابها دون أن يدعي ذلك البريد أنه أنجز ما يضاهي سعة بريد 10 وزارات. إنما العبرة بمتابعة الشكاوى والانتصار للمستهلك عندما يحل عليه الظلم من التاجر الجشع.!

بعد تصريح "الوزارات العشر" بيوم، قرأت تصريحاً "كوميدياً" آخر على لسان رئيس الجمعية أيضا، إذ انتقد قيام وزارة التجارة بعمل استبيان لقياس رضا المستهلك عن وكالات السيارات في المملكة، قائلا بأن على الوزارة فعل أمور أكبر من قياس رضا العملاء عن سلعة أو خدمة بعينها، كون ذلك من اختصاص الجمعيات الأهلية، ومنها جمعية حماية المستهلك.

الحقيقة أن وزارة التجارة قامت بدورها، ودور جمعية حماية المستهلك أيضا، وذلك بعدما تخاذلت الأخيرة عن القيام بواجباتها، حتى أصبح وجودها كعدمه.!

ما يستفاد من ذلك الانتقاد؛ أن رئيس جمعية حماية المستهلك يدرك مهام جمعيته جيداً، لكنه لم يقم بها.!

الملاحظ أن زخم تصريحات جمعية حماية المستهلك تجاوز مؤخراً عدد تصريحات وزارة الإسكان – الشبه يومية ـ ولعل العذر في ذلك أن وزارة الإسكان تصرح باسم وزارة واحدة، بينما "حماية المستهلك" بحجم 10 وزارات!

بموضوعية

شجعوا عمل المرأة والتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/940832

راشد محمد الفوزان

كان لي حوار مع الدكتور فهد التخيفي وهو وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة، ولديه ملف توظيف المرأة، ودار حوار طويل مع الدكتور فهد بهذا الجانب، وبحكم اهتمامي واطلاعي سابقا بكل ما يتعلق بظروف عمل المرأة "الصعبة" وصلنا إلى أن هناك مصاعب يمكن حلها من خلال قرارات وبرامج ومنهجية محددة تعمل الوزارة عليها مثل "النقل – بيئة العمل – الأجور" وغيرها، وهذا بطور الحل والحلحة من وزارة العمل بالتعاون مع جهات حكومية أخرى كل بما يخصه، وأيضاً بالتعاون مع التجار أصحاب الشأن. ولكن ما ليس له حل مباشر أو بقرار هو "المجتمع" فهو ليس فقط رافض، بل بعضهم ولا نعمم "مقاوم" لعمل المرأة وهذا يحتاج جهدا كبيرا ومضاعفا بأهمية إبراز دور وأهمية عمل المرأة وأنه اصبح "حقاً من حقوقها وضرورة لها" فالبطالة التي تتجاوز مليون مرأة وبنسب تفوق 30% كما أكدها لي الدكتور فهد، تعني أننا امام مشكلة كبيرة، ولكن الوزارة تحل ونجحت في "السيطرة" الآن على الأقل بعدم نمو البطالة، والحلول تأتي تباعاً، ولكن يجب أن يكون هناك دور مجتمعي يساند ذلك لعمل المرأة، ونبتعد عن حساسية "الكرامة" فكل الأعمال لها قيمتها وكرامتها ولا نحقر عملا، وهن بناتنا وزوجات وأخوات لنا، وديننا الإسلامي يحمي ويصون المرأة لدينا في بلاد إسلامية ولله الحمد وتطبق شريعتها، فلا يجب أن نتصور أن كل تغيير وقرار هو سلبي.

من واجب اصحاب الرأي والفكر كل في مجاله، أن يدعم عمل المرأة، وكلها وفق قبول المجتمع شرعا ومجتمعيا، فلا توجد أعمال ولله الحمد مخلة بأي شيء، ويجب أن نتجاوز هذه الحساسية مع وفرة الشروط والمتطلبات التي تحمي المرأة كعمل، ومجتمعياً يجب أن لا ينزع دورها كزوجة أو تعيش مع أسرتها ويجب أن تتواءم مع أسرتها ولا تصبح بمعزل عن كل ذلك، ونحن الآن بطور التغيير أي عمل المرأة الذي لم يستوعبه الكثير، ولكن يجب ان يعرف الجميع أن عمل المرأة هو شرف لها بكسب المال وتحقيق الطموحات والأهداف لها سواء عاملة صغيرة أو سيدة أعمال، ولها كامل الحقوق، والبطالة يعرف ويدرك الجميع أي مساوئ تتركها وتتسبب بها، وأيضاً طاقة عمل معطلة بأكثر من مليون مرأة في بلاد نحن بأمس الحاجة لها. يجب أن نكمل جهود وزارة العمل ونشجع عمل المرأة فهذه لها آثار اجتماعية واقتصادية لا حدود لها، وأن نكون عوناً مع وزارة العمل، ونبدي الملاحظات وهم يسمعون ومتجاوبون جداً لأي ملاحظة، والرفض للرفض هذا انتهى زمنه في زمن نحتاج كل ابن من أبناء هذه البلاد يساهم ببنائه.

أتمنى أن يكون لدينا دور كبير وأكبر للمرأة في العمل لدينا، بما لا يخالف ديننا أولاً وأن يكون لها دور رافد ومساهم، وهي تشتهر الآن بأنها أكثر التزاماً وجودة في العمل وانضباطا من كثير من الرجال وهذا من واقع ما أسمع من شركات يعمل بها نساء ولعل السبب أنها تعيش تحديا وظروفا اصعب للعمل، وتعمل على إثبات نفسها، وهي أكثر إتقاناً وكفاءة أيضاً بحالات كثيرة وأثبتت نفسها المرأة السعودية، فقط اعطوها الفرصة والدعم والتشجيع والتحفيز، وهن بأحوج ما يكون لذلك، ولن نبخل به فكل ذلك سيصب بمصلحة الجميع وأولهم وطننا جميعاً.

"الإغاثة الإسلامية" تنفق 113 مليوناً على الأيتام في العالم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/940831

مكة المكرمة - جمعان الكناني

أنفقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي خلال الأعوام الثلاثة الماضية مبلغ 13،465،383 ريالاً في شكل مخصصات للأيتام الذين يقيمون مع أسرهم في كل من المغرب، وتشاد، وبعض أيتام اللاجئين السوريين في بعض مراكز الإيواء بالأردن، واستفاد منه 25.154 يتيماً ويتيمة.

وأوضح الأمين العام المكلف للهيئة احسان بن صالح طيب، أن الهيئة وفي إطار جهودها المبذولة لمساعدة الأيتام في مجال الخدمات التربوية والاجتماعية والصحية سبقت أن أرسلت لتلك الدول وفوداً لصرف هذه المساعدات أو المخصصات بالتعاون مع مكاتبها في تلك الدول وبعد دراسات ميدانية وقفت حيالها على الاحتياجات الملحة لهذه الفئة.

وأفاد أن هذه المخصصات المالية أدخلت الفرح في قلوب أولئك الصغار الذين فقدوا حنان الأب أو الأم أو الاثنين معاً، لا سيما أولئك الأيتام من أبناء سورية، وكانت من ضمن هذه المستحقات الكساء والحلوى وبعض الهدايا الأخرى. وبين الأمين العام المكلف للهيئة، أن الأموال التي أنفقتها الهيئة على هذه الفئة المحرومة كان بفضل الله عز وجل ثم بالدعم المادي المكثف من قبل المحسنين والمحسنات وأهل الخير من أبناء وبنات المملكة الذين لا يدخرون جهداً في سبيل بث الفرح في قلوب المنكوبين، والفقراء، والمحتاجين، والأيتام، واللاجئين، والأرامل والمطلقات، والمسنين والمعاقين في معظم أرجاء العالم، مؤكداً أن الهيئة وبهذا العطاء الجزل ستواصل جاهدة في تقديم عونها الإنساني لكل هذه الفئات وفي كل حالات المحن والشدائد والمهمات.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5380

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م

المصدر هنا